

الأمم المتحدة تعتبر أن الإعلام يواجه قيوداً شديدة وتدعو العراقيين لأن يكونوا قدوة لحرية الصحافة



دول العالم" في مجال حرية التعبير عن الرأي، وفيما أشارت إلى وجود بعض الفقرات المبهمة في قانون حماية الصحفيين، أكدت أن القوانين الصادرة مؤخرًا في مجال الحريات والإعلام تتضمن أحكامًا غير متوافقة مع بعضها.

وأعلن مرصد الحريات الصحفية، أمس الأربعاء، (٢ أيار ٢٠١٢) عن تسجيل ٢٧٢ انتهاكاً ضد الصحفيين منذ أيار ٢٠١١، وفيما اتهم الحكومة بالسعي للضغط على البرلمان لإصدار مزيد من القوانين التي تهدف إلى تقييد حرية التعبير، لفت إلى أنها تتعامل مع كاميرات الإعلاميين وكأنها "سيارات مفخخة".

وحذرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان هيومن رايتس ووتش في تقريرها السنوي في (٢٢ كانون الثاني ٢٠١٢)، من احتمال تحول العراق إلى دولة استبدادية من جديد بالرغم من التحولات الديمقراطية التي تشهدها المنطقة منذ مطلع العام ٢٠١١، وفيما انتقدت واشنطن لتركها "نظامًا يقيم الحريات" بعد انسحاب قواتها، أكدت أن العراق ما يزال من أكثر الأماكن خطورة في العالم على الصحفيين.

بغداد/ المدى

إن "الأمم المتحدة تسعى إلى تعزيز الأسس القانونية لوسائل الإعلام الحرة والمستقلة وخصوصاً في البلدان التي تمر بمراحل تحول أو إعادة بناء بعد الصراع كما يحصل في العراق"، مبيّنا أن "حرية وسائل الإعلام تواجه قيوداً شديدة في مختلف أنحاء العالم".

وأضاف بوستن أن "الصحافة تلعب دورا حاسما في تحويل المجتمع من خلال إعادة تشكيل جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية"، مشيراً إلى أن "الأمم المتحدة تقدر جهود مجلس النواب العراقي في اختيار التشريعات التي تضمن حرية الصحافة والإعلام بشكل عام وحماية العاملين في هذا المجال".

وشدد بوستن على "ضرورة العمل المشترك وبذل مزيد من الجهود للوصول إلى عراق يكفل حرية التعبير"، داعياً نواب البرلمان وممثلي الإعلام في العراق إلى "أن يكون بلدهم قدوة في المنطقة لحرية الصحافة".

وكانت وزارة الخارجية البريطانية اعتبرت، أمس الأربعاء (الثاني من أيار ٢٠١٢)، العراق "واحدا من أسوأ

الحرية

اعتبرت منظمة الأمم المتحدة في العراق، أمس الخميس، أن حرية وسائل الإعلام تواجه قيوداً شديدة في مختلف أنحاء العالم، فيما دعت النواب وممثلي الإعلام في العراق إلى أن يكون بلدهم قدوة لحرية الصحافة في المنطقة.

وقال نائب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة جورج بوستن في كلمة ألقاها خلال احتفالية اليوم العالمي للصحافة والتي نظمها مجلس النواب العراقي وحضرتها "السومرية نيوز"،

الحرية

الحكومة تطرح مهرجان بغداد عاصمة للثقافة العربية للاستثمار

بغداد / المدى

في لقاء مع وسائل الإعلام، حضرته "مدى" ان "من دواعي اقامة مهرجان بغداد عاصمة للثقافة العربية هو الجانب الاستثماري لهذا المشروع". وأوضح ان "ميزانية وزارة الثقافة ليست بمستوى الطموح الذي يليي المشاريع التي تنوي وزارة الثقافة إقامتها على المدى القريب والبعيد في بناء العديد من المنشآت

عدت وزارة الثقافة، أمس الخميس، مشروع بغداد عاصمة للثقافة العربية استثماريا يعود بفوائد كبيرة على الثقافة العراقية، مبيّنة ان وضع حجر الاساس لدار الاوبرا من أهم منجزات هذا المشروع. وقال وكيل وزير الثقافة فوزي الاتروشي،

بغداد عاصمة للثقافة هو الشروع ببناء دار للاوبرا في بغداد". وذكر ان ندوة "بغداد التاريخية" التي اقامتها وزارة الثقافة، في وقت سابق، أوصت بالاستعداد لإقامة مؤتمر دولي عن تاريخ بغداد وحاضرها في مطلع عام ٢٠١٣، مع انطلاق فعاليات بغداد عاصمة للثقافة العربية.

الثقافية". يذكر ان ندوة "بغداد التاريخية" التي اقامتها وزارة الثقافة، في وقت سابق، أوصت بالاستعداد لإقامة مؤتمر دولي عن تاريخ بغداد وحاضرها في مطلع عام ٢٠١٣، مع انطلاق فعاليات بغداد عاصمة للثقافة العربية. وبين الاتروشي ان "من أهم المنجزات التي ستحقها وزارة الثقافة لاستقبال مهرجان

الوقف السني ينتقد قانون "العتبات" ويتهم الشيعة بالاستيلاء على أملاكه

بغداد/ المدى

انتقد ديوان الوقف السني، أمس الخميس، قانون العتبات المقدسة رقم ١٩ للعام ٢٠٠٥ واعتبره "تغييباً لمكون أساسي" وإثارة للتعقيدات والمشاكل، فيما أكد امتلاكه وثائق تثبت عائدية الأملاك التي وضع الوقف الشيعي اليد عليها مؤخراً.

وقال الديوان في بيان له، أمس الخميس، تلقت "مدى" نسخة منه إن "الوقف يرفض انتهاج سياسة الامر الواقع التي فرضتها حالة الغياب لمكون في الحياة السياسية والتي استثمرت بشكل غيب مكونا أساسيا باصدار قانون رقم ١٩ لعام ٢٠٠٥"، مؤكداً أن "هذا القانون لن يؤدي بدوره الى حل القضايا بقدر ما يزيدا تعقيداً".

وكانت الجمعية الوطنية (البرلمان المؤقت) قد صادقت في العام ٢٠٠٥ على قانون رقم ١٩ الذي حدد إدارة العتبات المقدسة الشيعية والمزارات الشيعية ونص في المادة الأولى منه على تأسيس دائرة العتبات المقدسة، كما نص في المادة ٢١ منه على إلغاء نظام العتبات المقدسة رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٨ وقانون إدارة العتبات المقدسة رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وقانون تعديله رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٣.

وصدر القانون في وقت كانت الكتل السياسية والأحزاب الممثلة للمكون السني قد قاطعت الانتخابات العراقية الاولى التي جرت في ٣٠ كانون الثاني عام ٢٠٠٥ الخاصة بانتخاب الجمعية الوطنية المؤقتة بسبب "عدم حياديتها" وطالبت بإلغاء العملية السياسية آنذاك. وكان الوقف السني في كركوك اتهم، الأحد (٢٩ نيسان ٢٠١٢)، الوقف الشيعي بتحويل ملكية عقارات تابعة



لوقف إلى ملكيته بعد اقتحام دائرة التسجيل العقاري في كركوك وقضاء دافوق، فيما اعتبر علماء دين في كركوك أن الإجراء تغيير لديمقراطية المحافظة. وأضاف

لوقف إلى ملكيته بعد اقتحام دائرة التسجيل العقاري في كركوك وقضاء دافوق، فيما اعتبر علماء دين في كركوك أن الإجراء تغيير لديمقراطية المحافظة. وأضاف

من وجود لجنة عليا لل فك والعزل تقوم على الاحتكام الى القانون لحل الإشكالات.

وأكد الديوان أنه يمتلك الأوراق الثبوتية التي "تؤكد عائدية الاملاك التي وضع الوقف الشيعي اليد عليها" وبإمكانه "عرضها على اللجان القانونية لتأخذ مسارها الطبيعي".

ويعد انتقاد ديوان الوقف السني لقانون إدارة العتبات المقدسة رقم ١٩ لعام ٢٠٠٥ هو الثاني من نوعه خلال يومين للقانون، إذا اعتبر الأمين العام للحزب الإسلامي العراقي ورئيس مجلس النواب السابق إياد السامرائي في (١ ايار ٢٠١٢) قانون إدارة العتبات المقدسة رقم ١٩ لعام ٢٠٠٩ "مجحفاً بحق المكون السني وحقوقه الوقفية، فيما اتهم الوقف الشيعي في كركوك بـ"ممارسة الطائفية". وأكد الوقف الشيعي بكروك أن نقل ملكية المزارات والمرقد الدينية التابعة للوقف تم بالتنسيق مع دائرة التسجيل العقاري، نافياً الاتهامات التي وجهها ديوان الوقف السني وعلماء الدين بكروك بشأن اقتحام قوة إلى التسجيل العقاري، فيما أشار إلى أن ما تمت إعادته هو المرحلة الأولى وهناك مرافد ومقامات ستعود للوقف الشيعي. يذكر أن مجلس الحكم العراقي المنحل الذي تولى إدارة البلاد عقب سقوط نظام صدام حسين في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ قرر إلغاء وزارة الأوقاف العراقية التي كانت مسؤولة عن إدارة العتبات والمرقد الدينية والجوامع الشيعية والسنية فضلاً عن الكنائس، وقرر تشكيل عدة دوائر للدواوين هي ديوان الوقف الشيعي وديوان الوقف السني وديوان الوقف المسيحي والأديان الأخرى والتي اقراها فيما بعد الدستور العراقي كمؤسسات تابعة للدولة العراقية

الزراعة: إبادة أكثر من ٤٢ ألف كلب سائب في بغداد خلال

الربع الأول من عام ٢٠١٢

بغداد / المدى

أعلنت وزارة الزراعة، أمس الخميس، عن إبادة أكثر من ٤٢ ألف كلب سائب خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢، مشيرة إلى وضع خطة لإنشاء مركز بيطري متخصص لتعقيم الكلاب السائبة.

وقال بيان صدر عن الوزارة وتلقت "مدى" نسخة منه، إن "الشركة العامة للبيطرة التابعة للوزارة أهابت ٤٢ ألفا و ٥٠٤ كلاب سائبة في مدينة بغداد وحدها خلال الربع الأول من العام الجاري"، مشيرة إلى أن "الشركة تسعى للقضاء على ظاهرة انتشار الكلاب السائبة في بغداد وباقي المحافظات العراقية".

وأضاف البيان أن "الشركة شكلت لجانا خاصة مع مجلس المحافظة والأجهزة الأمنية ووزارة الصحة لتطبيق هذه الظاهرة"، مبيّنا أن "الشركة تقوم بحملات يومية ومنظمة للقضاء على ظاهرة الكلاب السائبة عبر فرقها البيطرية المتواجدين في المستشفيات البيطرية المتوزعة في ١٥ محافظة".

وأكد البيان أن "الشركة تسعى لوضع خطة مستقبلية كفيلة لإنهاء وجود الكلاب السائبة من خلال إنشاء مركز بيطري متخصص لتعقيمها (خصي الذكور، وإزالة المبايض من الإناث)، لافتاً إلى أن "المركز الذي سيتم بناؤه في منطقة الدورة ببغداد، سيجهز بجميع المستلزمات البيطرية الضرورية من لقاحات وأدوية وأجهزة متطورة".

وأعلن مجلس محافظة بغداد في ٢٧ نيسان عام ٢٠١٠ عن تخصيص ٢٠ مليون دينار، للقضاء على الكلاب السائبة المنتشرة في بغداد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. وأطلق مجلس محافظة بغداد في عام ٢٠٠٩ حملة لمكافحة الكلاب السائبة في بغداد والتي استمرت لمدة شهرين، إلا أن هذه الحملة لم تقض نهائياً على هذه الكلاب، مما أدى إلى ازدياد أعدادها مرة أخرى.

يذكر أن الكلاب السائبة غالباً ما تتكاثر قرب دوائر الدولة ومدارس الأطفال في ظل رقابة صحية وقائية ضعيفة. وقد باتت ظاهرة خطيرة ليس فقط في بغداد بل في محافظات أخرى، إذ لم تقلع أي من الحملات السابقة في القضاء على هذه الظاهرة.

الموجودة لدى الشرائح العمالية". وقال مكي في بيان له تلقت وكالة كل العراق[آين]نسخة منه أمس الخميس ان "العمال العراقيين يحتاجون إلى تطوير إمكانياتهم التعليمية في مجال الحاسوب واللغات الأجنبية لمواكبة التطور الذي يشهده العالم."، وأضاف أنه "يجب التركيز على معالجة مشكلة الأمية الموجودة في قطاعات عمالية وخاصة الفايعين والأحداث منهم". وأوضح مكي أن"الحكومة والوزارات الحكومية المعنية ومنها وزارات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والعمل والشؤون الاجتماعية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية بحاجة إلى عقد دورات تطويرية لرفع المستوى التعليمي لعمال العراق." وأشار الى أن"تطوير كفاءة ومستوى العمال في العراق سيكون له نتائج ايجابية كبيرة على أداءهم والذي سينعكس بلا شك على إعمالهم ووظائفهم في أعمار البلاد وتطورها والمحافظة على نفاقتها".

■ **الصناعة تعلن منحها أكثر من (١٥٠) إجازة تأسيس مشاريع صناعية خلال الشهر الماضي** أعلنت وزارة الصناعة والمعادن عن منحها أكثر من ١٥٠ إجازة تأسيس مشاريع صناعية خلال الشهر الماضي ٢٠١٢. وقال المدير العام للمديرية العامة للتنمية الصناعية إحدى الدوائر التابعة للوزارة محمد حسن عبود في بيان له تلقت وكالة كل العراق [آين]نسخة منه ان "المديرية منحت ١٥٣ إجازة تأسيس مشاريع صناعية والتي توزعت على مختلف القطاعات منها الغذائية، والنسيجية، والخشبية، والورقية، والكيمياوية والبلاستيكية، والصناعات المعدنية المصنعة". وأضاف "كما منحت المديرية ١٥ شهادة إكمال تأسيسية لمشاريع مستوفية للشروط فيما ألغت [٤٣] مشروعا صناعيا لعدم التنفيذ، وإصدار فئتين كتاب توصية الى البلديات ودوائر عقارات الدولة في عموم المحافظات لتخصيص قطع أرض لأغراض صناعية". وأشار عبود الى ان "المديرية مازالت مستمرة بأجراء الكشوفات الميدانية للمشاريع الصناعية المجازة من قبلها حيث بلغ اجمالي الكشوفات ١٦٦ مشروعا صناعيا في عموم المحافظات بالإضافة الى منح [٢٢٦] هوية مشاريع صناعية لهذا العام، وأصدرت ٥٣٥ كتاب تأييد لجهات متفرقة.

كل من مستشار وزير الصناعة حمودي اللامي ومدير عام الشركة العامة للأدوية والمستلزمات

الطبية في وزارة الصحة إحسان جعفر مناقشة أهم المعوقات الموجودة في مجال الصناعات الدوائية وضرورة تذليلها، ومعرفة القدرات الحقيقية للصناعة العراقية في هذا المجال.

وأضاف ان السهيل شدد خلال اللقاء على ضرورة دعم الحكومة والبرلمان للصناعة الوطنية والتأكيد على أهمية الالتزام بالآمن الدوائي وتوفير جميع الأدوية والمستلزمات الطبية للمواطن". و أوضح ان "النائب الأول استمع خلال الاجتماع إلى شرح مفصل للمعايير المعتمدة في مجال الأدوية التي وضعتها لجنة الصحة والبيئة لتطوير الصناعة الدوائية ولتحسين أداء الخدمات الطبية في البلد".

■ **عضو في "التربية" التباينة يدعو إلى معالجة مشكلة الأمية لدى القطاعات العمالية**

دعا عضو لجنة التربية التباينة علاء مكي الحكومة والوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية إلى رفع المستوى التعليمي لعمال العراق، مؤكداً "ضرورة محو الأمية